الأمم المتحدة

A/59/717–S/2005/130

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 February 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البندان ٣٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت بالبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتوجيه انتباهكم إلى آخر الهجمات الإرهابية المرتكبة ضد رعايا إسرائيل. وقد حصلت، كما تعلمون، تطورات إيجابية في المنطقة مؤخرا، والجهات المسؤولة عن هذه الهجمات الأخيرة إنما تعمل عن عمد للقضاء على ما تبشر به تلك التطورات.

ففي الساعة ٢٣/٢٠ بالتوقيت المحلي من يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، فجر انتحاري فلسطيني نفسه في منتزه تل أبيب المكتظ، في وقت كان فيه شبان متوجهين لقضاء السهرة الليلية. ولقي ٥ أشخاص مصرعهم بينما كانوا ينتظرون الدخول إلى ناد ليلي، وهم إسحاق بوزاغلو، وأرييه نجار، ورونين روفينوف، وأوديليا هوبيرا ويائيل أورباخ، التي كانت تحمل بطاقات دعوة إلى زفافها لتوزيعها على أصدقاء لها. وجرح أكثر من ٥٠ شخصا، العديد منهم مراهقون. وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي الإرهابية المعروفة مسؤوليتها عن الهجوم من مقرها بدمشق في سوريا. وتتحمل هذه المنظمة، التي تعمل داخل أراضي السلطة الفلسطينية، وتتمتع بالملاذ الآمن وبالدعم من النظام السوري، المسؤولية فعليا عن عشرات الهجمات الإرهابية، التي أودت بحياة مئات الأبرياء وأصابت آلافا آخرين.

وفي هذه المرحلة الواعدة، لكن الحساسة، ينبغي للقيادة الفلسطينية، إن كانت جادة في سعيها لتحقيق السلام، أن تنبذ هذه القوى التي تحاول القضاء على أي أمل لإحلال

280205 280205 05-25089 (A)
0525089

السلام، وأن تعمل على استئصال شأفة المنظمات الإرهابية، بما أنها ملزمة بذلك ومهيأة له. أما الحديث عن وقف إطلاق النار فليس كافيا. وليست هناك طريق مختصرة: فلا بد من تفكيك الهياكل الأساسية الإرهابية بصورة مطردة وحاسمة. وتبين البنود الأولى لخريطة الطريق (S/2003/529، المرفق) هذا الالتزام بوضوح كبير بدعوة القيادة الفلسطينية إلى الإعلان عن ''إنهاء العنف والإرهاب إنهاء قاطعا [وبذل] جهود واضحة على أرض الواقع لإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان، أو تخطط لمثل تلك الهجمات، ووقف هؤلاء الأفراد والمجموعات وكبحهم'' وإجراء ''عمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الأساسية الإرهابية''.

وإلى أن يتحقق ذلك، تمثل الجماعات الإرهابية الفلسطينية قنبلة موقوتة بالنسبة لعملية السلام، لا يقتصر تهديدها المباشر على الإسرائيليين الأبرياء الذين تستهدفهم فحسب، بل أيضا على الآمال المنبعثة للشعبين معا.

ورغم الخسائر البشرية الإسرائيلية التي نجمت عن هذا الهجوم الأخير، ما زالت إسرائيل تمارس ضبط النفس وتأمل أن تفي القيادة الفلسطينية الجديدة أخيرا بالتزاماتها وتعتمد سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب. وتبذل إسرائيل جهودا جادة لاستئناف عملية السلام، وقد أبدت استعدادها للوفاء بالتزاماتها الخاصة، غير أنها لن تتسامح ولا يمكنها التسامح مع عدم بذل الفلسطينيين جهودا حقيقية وحاسمة للقضاء قضاء مبرما على الحملة الإرهابية الفلسطينية. فليس بوسع أية حكومة أن تتفاوض نهارا ثم يُقتل رعاياها ليلا.

وعلاوة على ذلك، تحاول دول، مثل سوريا وإيران، ممن تشجع وتدعم المنظمات الإرهابية، مثل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، أن تقضي بصورة لا مسؤولة ومقصودة على آمال المنطقة الهشة في إحلال السلام. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل وضع حد لهذا السلوك الخطر والهدام على الفور. فطالما تمتعت هذه الأنظمة بالإفلات من العقاب على الإرهاب الذي تشجعه وتدعمه وتمجده كما هو معروف. وإن عدم المساءلة التامة لهذه الأنظمة بشأن تأييدها للإرهاب لهو تهديد مباشر للسلام، وللتطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني معا، ولاستقرار المنطقة كل.

وكما يعلم الجميع، ما زال النظام السوري يقوم، في انتهاك لأكثر التزاماته القانونية أساسيةً، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، بتوفير الملاذ الآمن والدعم للجماعات المعروفة بأعمال القتل العمد ضد

المدنيين الأبرياء. وليست الجهاد الإسلامي إلا واحدة من هذه المنظمات. ورغم الدعوات المتكررة للمجتمع الدولي، ما زالت سوريا تعتبر نفسها معفية من مكافحة الإرهاب.

وتدعو إسرائيل المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد رفضه القاطع للتكتيكات الإرهابية، وعدم القبول بأقل من التفكيك التام للمنظمات الإرهابية، فضلا عن بذل جميع دول المنطقة جهودا دؤوبة لمنع الإرهاب وتقديم مرتكبيه ومؤيديه إلى العدالة، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولاسيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك خريطة الطريق.

وأبعث رسالتي هذه إلحاقا برسائل عديدة تبين بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي توثق الجرائم التي يجب أن يتحمل مرتكبوها ومؤيدوهم المسؤولية الكاملة عنها.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٤٨ و٣٦ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دانييل **كارمون**
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال المؤقت